

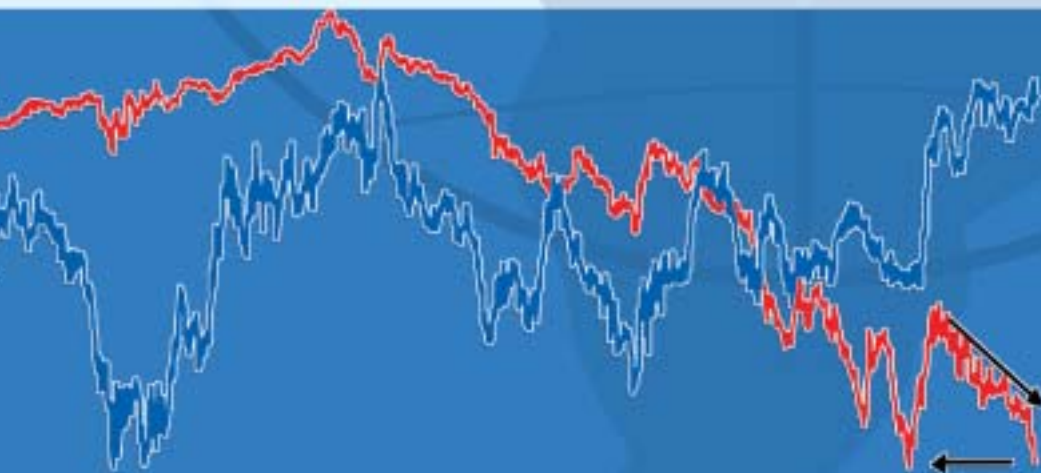


السنة الرابعة والعشرون - العدد الفصلي الأول 2006

خدمات الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (هيئة عربية دولية) تغطي بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

- **وجهات نظر مستقبلية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والترويج للاستثمار**
- **تطورات الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية**
- **مؤشرات العولمة وإمكانات الأسواق الناهضة**
- **توصيات:**
- **المؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب**



فهرس المواضيع

3	الافتتاحية
4	مجلس الإدارة
4	أنشطة المؤسسة
6	صدر مؤخراً
8	إتجاهات
16	مؤشرات

أغراض المؤسسة وأجهزتها

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة إقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975.

أغراض المؤسسة:

- توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات ولائتمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لائتمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأميم والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهائه عقد التصدير.
- تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكمل لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

مجلس مساهمي المؤسسة:

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسة العامة وإقرار النظم واللوائح المالية والإدارية والتقرير بشأن المسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام. ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

مجلس الإدارة:

يتكون المجلس من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً. يتولى المجلس في إدارة أعمال المؤسسة الصلاحيات المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الاختصاصات إعداد النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث التي يقدمها المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية للمؤسسة، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

يتكون مجلس الإدارة حالياً على النحو التالي:

رئيساً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني

سعادة الأستاذ خالد عبدالرحمن المجحم

سعادة الأستاذ علي رمضان شنيبيش

سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي

سعادة الأستاذ محمد علي طالب

سعادة الأستاذ عبد اللطيف شعبان

سعادة الأستاذ عبدالقادر محمد أحمد

سعادة الدكتور محمد غسان الحبش

المدير العام:

السيد فهد راشد الإبراهيم

المؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب

القطاع المالي والمصرفي، وإبراز تجارب مختارة في المملكة.

وجاء في التوصيات الختامية للمؤتمر التأكيد على أهمية تعزيز دور أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، وإتاحة المجال للتعاون المباشر بينهم وبين المسؤولين الرسميين، وكذلك التفكير مستقبلاً بدعوة بعض الأطراف الدولية المستقلة والمعنية بإصدار تقارير متخصصة ومؤشرات لقياس الفساد والحرية الاقتصادية وبيئة أداء الأعمال للإفادة من خبرتها، وطرح تحويل اسم المؤتمر إلى "أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب" بدلاً من "رجال الأعمال والمستثمرين العرب"، وذلك بدعوة من سيدات الأعمال العرب اللواتي اتسعت مشاركتهن في مجتمع الأعمال العربي، والتأكيد على أهمية النهوض بالاستثمار الخاص في الدول العربية، وتكثيف التنسيق مع الغرف العربية واتحادها العام بوصفها ممثلة للقطاع الخاص، وتعميق الإفادة من المؤسسات العربية المعنية بترويج الاستثمار وضمانه، ومواصلة العمل على توفير البيئة الملائمة للأعمال، وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والسعي لإرساء اتحاد جمركي عربي يعزز فرص الوصول إلى سوق عربية مشتركة تضع الدول العربية في مصاف التكتلات الكبرى في نظام العولمة الراهن، ووجوب تحرير الخدمات وتيسير انتقال الأفراد من مستثمرين وقوى عاملة عربية، والاستفادة من الكفاءات العربية والحد من هجرتها إلى الخارج وتوطين الأموال العربية المهاجرة.

ولا يسعنا بعد انتهاء هذا المؤتمر إلا التقدم بالشكر لحكومة الدولة المضيفة وكافة الأطراف التي ساهمت بإنجاحه، والتأكيد على أن هذا المؤتمر سجل "نقلة نوعية" ميزته عما سبقه من مؤتمرات، من حيث تبنيه "نموذجاً جديداً" اقترحه المؤسسة وتبنته الأطراف المنظمة الأخرى، انعكس في اختصار مدته الزمنية إلى يومين وتركيز محاوره وتنوع أنشطته، وتنظيم معرض مصاحب للمؤتمر بهدف الترويج المباشر لمشاريع الاستثمار، وإبراز الدور الفعال لهيئات تشجيع الاستثمار العربية، وأهمية اضطلاعها بتنفيذ استراتيجيات ترويج الاستثمار في الدول العربية، وتعزيز جهود الترويج المشترك للمنطقة وجاذبيتها الاستثمارية، في عصر تتنامى فيه أهمية التنافسية في جذب حصة مقدره من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات النوعية والقيمة المضافة العالية لدعم أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

والله الموفق،،،

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس وزراء مملكة البحرين الموقر، ممثلاً بمعاللي الدكتور حسن عبد الله فخرو، وزير الصناعة والتجارة بالمملكة، شهدت العاصمة البحرينية، المنامة، انعقاد المؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب والمعرض المصاحب له، يومي 6 و7 آذار (مارس) 2006، والذي تم الإعداد له على مدى العامين الماضيين من خلال التنسيق المشترك بين جامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين، ووزارة الصناعة والتجارة البحرينية.

العربي، من خلال تجربة الشيخ صالح كامل رئيس مجموعة "دلة البركة" ورئيس مجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والذي أكد بإيجابية تستند إلى التجربة العملية أهمية التزام المستثمرين العرب بالابتعاد عن النظر لمعوقات الاستثمار في الدول العربية بنظرة ساكنة لا تستوعب المستجدات، التي تتحرك دوماً مع مرور الوقت وتبدل المفاهيم، وكذلك البعد عن الجمود بانتظار إزالة كافة المعوقات، ودعا إلى الإقبال على الاستثمار والأخذ بعين الاعتبار الفائدة المتأتية من الاستثمارات العربية لكونها تحقق أهدافاً تنموية تختص باستحداث الوظائف ودعم النمو الاقتصادي واستغلال الموارد المتاحة، باعتبار أن مخاطر الاستثمار في الدول العربية تبقى أقل من غيرها من الدول حتى تلك المتقدمة، مع الحرص على توجيه الاستثمار إلى المجالات ذات القيمة المضافة والعمل على تعزيز الإدارة الرشيدة ومحاربة الفساد، وكذلك من خلال تجربة الشركة العربية للاستثمار التي حددت أهم معوقات الاستثمار المتعلقة بصعوبة الإجراءات الإدارية، وتدني مستوى دراسات الجدوى الاقتصادية، وعدم استقرار النظم القانونية التي تحكم عمليات الاستثمار، والافتقار إلى البنية الأساسية، ووجود بؤر خلل في السياسات النقدية وهيكل تمويل المشاريع والتسويق، والتساهل في تطبيق الموصفات القياسية والافتقار لآليات تمويل جديدة.

وشهد المؤتمر تقديم عدة عروض قطرية متميزة تعكس مناخ الاستثمار والإجراءات الجديدة لتحسينه والقطاعات الاستثمارية والفرص ذات الأولوية، تقدمت بها هيئات تشجيع الاستثمار في كل من السعودية والأردن وسوريا وسلطنة عمان ومصر وتونس والجمهورية العربية الليبية، وفي جلسة مخصصة تم استعراض قضايا التنمية والاستثمار في مملكة البحرين، والإمكانات والتطلعات المستقبلية في ظل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وتطوير البيئة القانونية والتشريعية للاستثمار، ومناخ وفرص الاستثمار في مملكة البحرين خاصة في

وقد جاء انعقاد المؤتمر تحت شعار " النهوض بالاستثمار الخاص وآليات الترويج " في ظل تسارع التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وتنامي الاهتمام بالتكتلات الإقليمية مما يحفز الدول العربية على مواصلة تحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال لإحراز التكامل الاقتصادي العربي وتوفير البيئة المطلوبة لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدخول في شراكات فاعلة مع القطاع العام، لاسيما في ظل ارتفاع الإيرادات النفطية وتزايد تحرير القطاعات الاقتصادية المنتجة والخدمية والمولدة لفرص العمل والتي من شأنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتكثيف الجهود للارتقاء بأسس الاقتصاد الجديد والتوجه نحو صناعات جديدة منافسة في الأسواق العالمية.

وقد تميزت الجلسة الافتتاحية بتقديم عدة كلمات ركزت على تعزيز محور المؤتمر منها كلمة ضيف الشرف في المؤتمر الدكتور عمرو بن عبد الله الدباغ، محافظ الهيئة العامة للاستثمار بالمملكة العربية السعودية، وكلمة رئيس المؤتمر الدكتور عصام فخرو، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، وكلمة الجهات المنظمة للمؤتمر ألقاها الأستاذ عدنان القصار، رئيس مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. وقد شارك في المؤتمر حوالي 300 شخصية تمثل نخبة من كبار المسؤولين في مملكة البحرين وأصحاب الأعمال من مختلف القطاعات والأنشطة والمؤسسات الاستثمارية في الوطن العربي، وممثلو المؤسسات والهيئات والاتحادات النوعية العربية والإقليمية المعنية بالاستثمار والتمويل، وعدد من الشركات العربية المشتركة، والغرف التجارية العربية والعربية - الأجنبية المشتركة. وشهد المعرض المصاحب مشاركة فعالة من أطراف محلية وعربية ومن دول أجنبية، منها جنوب إفريقيا، عرضت مجالات أنشطتها وخدماتها والفرص الاستثمارية المتاحة فيها.

وقد تناول المؤتمر عوائق الاستثمار في الوطن

الاجتماع الأول لمجلس إدارة المؤسسة لعام 2006

- وضع رأسمال المؤسسة كما هو في 31/12/2005.
- تقرير مجلس الإدارة السنوي لعام 2005 عن أعمال المؤسسة والتصديق على الميزانية العمومية وحساب الإيرادات والمصروفات واعتماد تقرير مدققي الحسابات عن السنة المالية 2005.
- تعيين مدققي الحسابات للسنة المالية 2006.
- مشروع الاستراتيجية المستقبلية للمؤسسة كما جاء في مذكرة المدير العام .
- وقد تقرر عقد اجتماع مجلس الإدارة الثاني لسنة 2006 في يوم الثلاثاء الموافق 18 نيسان (أبريل) 2006 بمدينة الرباط بالمملكة المغربية.

عقد مجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار اجتماعه الأول لسنة 2006 بمدينة الكويت بتاريخ 9 آذار مارس (2006) وفي مستهل الاجتماع أقر المجلس مشروع جدول أعماله وقام بالتصديق على محضر الاجتماع السابق وقراراته.

- وتدارس المجلس عدة مذكرات وقرر بشأنها التوجيهات اللازمة، وقد تناولت تلك المذكرات المواضيع التالية:
- معالجة ديون المؤسسة على جمهورية العراق.
- تعيين مدير إدارة الاستثمار المالي.
- تعديل لائحة العاملين .

بعد ذلك قدم المدير العام عرضاً تفصيلياً لنتائج نشاطات المؤسسة خلال الفترة من 1/09/2005 إلى 31/12/2005 وقد أخذ المجلس علماً بتلك النشاطات وأشاد بالنتائج التي حققتها المؤسسة خلال تلك الفترة، كما استعرض رئيس وحدة التدقيق تقريره عن الفترة نفسها فأخذ المجلس علماً به وأحالته إلى المدير العام لأخذ ما ورد فيه بعين الاعتبار.

أنشطة المؤسسة

البحرين ووزارة الصناعة والتجارة البحرينية. وقد حضر المؤتمر السيد ناصر بن محمد القحطاني رئيس مجلس إدارة المؤسسة، والسيد المدير العام للمؤسسة على رأس وفد المؤسسة. وقد شارك في المؤتمر ما يزيد على 300 شخصية تمثل نخبة من كبار المسؤولين في مملكة البحرين وأصحاب الأعمال من مختلف القطاعات والأنشطة والمؤسسات الاستثمارية في الوطن العربي، وممثلو المؤسسات والهيئات والاتحادات النوعية العربية والإقليمية المعنية بالاستثمار والتمويل، وعدد من الشركات العربية المشتركة، والغرف التجارية العربية والعربية - الأجنبية المشتركة. وشهد المعرض المصاحب مشاركة فعالة من أطراف محلية وعربية ومن دول أجنبية عرضت مجالات أنشطتها وخدماتها والفرص الاستثمارية المتاحة فيها. (يبين الإطار التوصيات التي خلص إليها المؤتمر). وكانت المؤسسة قد شاركت، مع باقي الأطراف المنظمة والمضيئة، في ستة اجتماعات عقدت في إطار اللجنة التحضيرية للمؤتمر لضمان حسن الإعداد والتنظيم لفعاليات المؤتمر والمعرض المصاحب له.

في كل من دولة المقر ومملكة البحرين. كما قامت المؤسسة بإطلاق حملات تعريف بريدية شملت نحو (5250) شركة عربية في كل من الكويت والسعودية والإمارات وسوريا ولبنان ومصر لإطلاعها على مختلف خدمات المؤسسة. وواصلت المؤسسة استكمال حزمة المواد الإعلامية المستخدمة بالتعريف بخدماتها وأصدرت ملفين تعريفيين جديدين لعقد تأمين الإيجار باللغتين العربية والإنجليزية.

• تنظيم فعاليات ومؤتمرات

نظمت المؤسسة المؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، والمعرض المصاحب له، تحت شعار "النهوض بالاستثمار الخاص وآليات الترويج"، والذي عقد برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء مملكة البحرين الموقر في المنامة، مملكة البحرين، خلال الفترة 6-7 آذار (مارس) 2006، بالتنسيق المشترك مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، وبالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة

• عمليات الضمان:

على صعيد ضمان ائتمان الصادرات، أبرمت المؤسسة خلال الربع الأول من العام خمسة عقود ضمان و (18) ملحقاً بقيمة إجمالية قدرها حوالي 17.7 مليون دولار أمريكي. وقد استفاد من هذه الضمانات (12) شركة مصدرة تنتمي إلى (6) دول عربية، وبلغ عدد الدول المستوردة سبع دول منها واحدة غير عربية. كما تسلمت المؤسسة (21) استفساراً عن آليات الضمان من شركات مصدرة ومؤسسات مالية وهيئات ضمان من عدة دول عربية .

أما على صعيد ضمان الاستثمار، فقد تسلمت المؤسسة خلال الفترة (8) استفسارات من مستثمرين في (7) دول عربية لضمان استثمارات في قطاعات متنوعة وذلك في أكثر (6) دول عربية.

• الجهود التسويقية لخدمات الضمان:

قامت المؤسسة خلال الربع الأول من العام بجهود تسويقية للخدمات التأمينية شملت زيارات ميدانية لنحو (32) جهة من بينها شركات مصدرة ومستثمرة ومؤسسات مالية

توصيات المؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب

المنامة 6 - 7 آذار (مارس) 2006

فرص الوصول إلى سوق عربية مشتركة تضع الدول العربية في مصاف التكتلات الكبرى في نظام العولمة الراهن الذي يشهد تطورات متسارعة في وسائل وآليات عمله، خاصة النقل والانتقال والتقانة والمعلومات. كما يؤكد المؤتمر وجوب تحرير الخدمات وتيسير انتقال الأفراد من مستثمرين وقوى عاملة عربية، والاستفادة من الكفاءات المتوافرة في الدول العربية والحد من هجرتها إلى الخارج أو تعطلها على حد سواء.

ويشدد المؤتمر على أهمية تكثيف الجهود للارتقاء التقاني من خلال إرساء مفهوم الإنتاجية القائم على الأفكار والتجديد والتحول إلى صناعات جديدة ذات مردود عال ومنافس في الأسواق العالمية.

ويدعو المؤتمر إلى التركيز على العملية التسويقية أسوة بالعملية الإنتاجية، وإلى زيادة القيمة المضافة والارتقاء بالتخصيص الأمثل للموارد المادية والبشرية، ووقف أو تقليص الفاقد الاقتصادي بالتركيز على ربحية ومردودية المشروعات المقامة ماديا واجتماعيا.

ثالثا: آليات ترويج الاستثمار

استمع المؤتمر باهتمام إلى العروض التي قدمتها هيئات ترويج وتشجيع الاستثمار في البلاد العربية. وينوه بالدور الهام الذي تقوم به هذه المؤسسات والوكالات ويدعو إلى التوسع في أعمالها خدمة لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، وإلى تعميق الاستفادة من الأطر والهيئات والمنظمات العربية القائمة وتكثيف التنسيق مع الغرف العربية واتحادها العام بوصفها ممثلة للقطاع الخاص.

القطاعات المنتجة والمولدة لفرص العمل عوضا عن المضاربة في الأسواق المالية والبورصات.

ويعرب المؤتمر عن ارتياحه للتطورات المحرزة في الاقتصاد العربي خصوصا لناحية تطور البنى الأساسية والتحسين الملحوظ في الجانب التشريعي والقانوني والمالي للاستثمار، ويرى أنه مازال هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتوفير البيئة الملائمة للأعمال والمناخ المؤاتي للاستثمار والذي من شأنه أن يحفز القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع إنتاجية، وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة والخدمية والمولدة لفرص العمل والتي من شأنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي والاستغلال الأمثل للموارد.

ويرى المؤتمر أن التغلب على معوقات الاستثمار يتطلب توفير الشروط الملائمة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، ويثمن، في هذا الإطار، إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما أن عقد اتفاقيات شراكة واتفاقات ثنائية للتجارة الحرة، والسير في سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي، من شأنه أن يعزز توسيع الأسواق أمام المنتجات العربية. ويدعو إلى تكثيف الاستفادة من المؤسسات العربية القائمة في إطار العمل العربي المشترك المعنية بترويج الاستثمار وضمانه، وتقليص مخاطره وتوفير الحماية القانونية له، وذلك بتطوير وسائل عمل هذه المؤسسات وتوجيه خدماتها إلى القطاع الخاص. ويدعو المؤتمر إلى استكمال الجهود العربية في تحرير التبادل التجاري بإزالة القيود غير الجمركية والسعي لإرساء اتحاد جمركي عربي، يعزز

أولا: التنمية والاستثمار في مملكة البحرين بعد أن أطلع المؤتمر على العروض المقدمة بشأن مناخ وفرص الأعمال والاستثمار في مملكة البحرين عامة، وفي القطاع المالي والمصرفي خاصة، يعرب عن ارتياحه وتقديره للجهود التي بذلتها الحكومة البحرينية في سبيل تعزيز الأوضاع الاقتصادية والإنمائية من خلال وضع الأطر والسياسات الكفيلة بتشجيع القطاع الخاص وتحفيز دوره في إقامة المشاريع الإنمائية، وذلك في ظل إصلاحات سياسية واجتماعية شاملة انعكست جميعها في تزايد نسبة النمو الاقتصادي، وشكلت ضمانة مهمة للمستثمرين العرب والأجانب.

واستمع المؤتمر إلى التغييرات المحرزة في البيئة التشريعية للاستثمار واستقرارها في المملكة، فضلا عن وجود اتفاقيات تحمي الاستثمارات وتتيح أمامها مجال العمل بشكل مجد، خصوصا وأن هناك سياسة مالية واستثمارية واضحة تؤمن لرؤوس الأموال الدخول إلى السوق البحرينية والاستثمار في مجال الخدمات المالية والمصرفية.

كما استمع المؤتمر إلى تجارب مختارة في مجال الاستثمار في مملكة البحرين ويدعو إلى الاستفادة من الفرص المتاحة والمناخ الاستثماري الآمن الذي توفره المملكة وإلى العوائد والربحية، لاسيما في قطاعات المال والأعمال.

ثانيا: النهوض بالاستثمار الخاص

يؤكد المؤتمر أهمية النهوض بالاستثمار الخاص في الدول العربية لاسيما في ظل ارتفاع أسعار النفط والزيادة في الإنتاج. ويدعو إلى أهمية السعي إلى تعبئة المدخرات وتوجيهها تجاه الاستثمار في

● مشاركة في فعاليات ومؤتمرات

1. اجتماعات الدورة (77) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

شارك السيد المدير العام للمؤسسة في اجتماعات الدورة (77) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري، الذي عقد في دبي خلال الفترة 8-16 شباط (فبراير) 2006، بتنظيم من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وطرحت خلاله عدة مواضيع تختص بالعمل العربي المشترك ومستجدات تتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية وبرنامج منظمة الجمارك العالمية لبناء ودعم المقدر الجمركية في الدول العربية وتقارير اللجان الفنية وتفعيل الاستراتيجية العربية لمكافحة الفقر ودعم الاقتصاد الفلسطيني. وحددت مواعيد الدورتين (78، 79) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري لتكونا في 6-7 أيلول (سبتمبر) 2006 و 14-15 شباط (فبراير) 2007.

2. الاجتماع السادس للجنة التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب

شارك السيد المدير العام في عقد الاجتماع السادس للجنة التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر

والقطاع المصرفي وعدم تكامل القطاع الخاص وغياب التشريعات التي تعزز التنافسية وتحارب الاحتكار بشكل فعال.

5. المؤتمر الدولي للإيجار

شاركت المؤسسة في المؤتمر الدولي الرابع والعشرون للإيجار الذي تنظمه بانتظام مجموعة يوروموني ويتم عقده سنويا بالتناوب بين دول مختلفة في أنحاء العالم، وجاء عقده هذا العام في دبي خلال الفترة 14-16 آذار (مارس) 2006. وتناول المؤتمر عدة محاور غطت مجموعة من القضايا منها تأثير العولمة على صناعة التأجير والتشريعات القانونية الخاصة بالتأجير. كما عرضت دراسات خاصة بالأسواق الناهضة والفروقات بين عمليات التأجير الإسلامي والتقليدي.

6. الاجتماع التحضيري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يسبق القمة العربية (18)

شارك السيد المدير العام للمؤسسة في الاجتماع التحضيري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يسبق القمة العربية (18)، الذي عقد في القاهرة خلال الفترة 18-19 آذار (مارس) 2006، بتنظيم من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

لرجال الأعمال والمستثمرين العرب في بيروت بتاريخ 20 شباط (فبراير) 2006، بتنظيم من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ومشاركة ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والقطر المضيف (مملكة البحرين).

3. معرض الصناعات الكويتية

شاركت المؤسسة في معرض الصناعات الكويتية الذي عقد في الكويت خلال الفترة من 20 شباط (فبراير) إلى 3 آذار (مارس) 2006، وتم خلاله التعريف بخدمات المؤسسة في ضمان الاستثمار وضمان ائتمان الصادرات وتوزيع المواد الإعلامية الخاصة بعقود الضمان التي تستخدمها المؤسسة وربط قنوات الاتصال مع صناعيين مشاركين في المعرض من دولة المقر.

4. حلقة نقاشية حول "هل ضيعت البلدان العربية فرص التنمية؟"

شاركت المؤسسة في حلقة نقاشية نظمها المعهد العربي للتخطيط ضمن فعالياته وأنشطته حول "هل ضيعت البلدان العربية فرص التنمية"، التي عقدت في الكويت بتاريخ 7 آذار (مارس) 2006، والتي جاء فيها أن سبب ضياع فرص التنمية يعزى الى مدى تأثير القرار السياسي على الواقع الاقتصادي وعدم توافر شروط مسبقة للنمو منها ضعف السياسات والمؤسسات وبرنامج الخصخصة وعدم التحرير الكافي للأسواق

صدر مؤخراً

وجهات نظر مستقبلية حول الاستثمار الأجنبي المباشر والترويج للاستثمار

للمطبوعة على أساس أنها طرحت مجموعة من الآراء والاستنتاجات تدفع للسؤال والحوار والتفكير وتدعيم القدرات للاستعداد للمستقبل. وقد ضاعف من أهمية هذا الإصدار كونه يطرح مجموعة من التحليلات والأسئلة حول التطورات القادمة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيراته وتطور تقنيات الترويج للاستثمار خلال فترة 3-5 سنوات المقبلة.

وتشير الدراسة الى أنه بقدر ما تواجه الدول النامية تحدي تعزيز منافع العولمة وتقليص آثارها السلبية، فإن الدول المتقدمة أيضا تواجه

صدر عن الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) والرابطة الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار (وايبا) مطبوعة مهمة بعنوان "وجهات نظر استراتيجية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، What s Next: strategic views an foreign Direct Investment ويتزامن صدورها مع الاحتفال بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس (وايبا).

لتعزيز التنافسية والأداء، وأخيرا مواكبة المستجدات لتحقيق التميز. وقد دعمت هيئة تشجيع الاستثمار السويدية هذا الإصدار وخاصة لكون رئيسها يشغل حاليا منصب رئيس رابطة (وايبا)، وقد قدم

شمل الإصدار 22 مقالة أعدها خبراء دوليون وأكاديميون مختصون في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر قسمت إلى أربعة محاور غطت الاتجاهات المستقبلية، كيفية مواجهة التحديات، تطور الممارسات



● ستشهد الفترة المقبلة تزايد جاذبية دول الاقتصادات الناهضة بشكل ملحوظ خاصة الصين وكذلك دول أخرى مثل الهند والبرازيل وروسيا ودول وسط وشرق أوروبا، والتي لا يجب أن تكتفي بالتنافس على أساس استقطاب الاستثمار الباحث عن كلف إنتاج أقل، بل أن تحول اهتمامها لجذب الاستثمار الذي يحقق الكفاءة وقيمة مضافة أعلى، مثل عمليات البحث والتطوير، كما يتوقع أن تتجه دول الاقتصادات الناهضة إلى أن تكون مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر مما سيعزز دورها في الاقتصاد العالمي.

● سيزداد توجه القائمين على أنشطة ترويج الاستثمار إلى الأخذ بأساليب العمل الجديدة وفق تطور أساليب أداء الأعمال التجارية الحديثة التي ثبتت جدواها، وتوجهها إلى الحصول على الدعم الفني والتدريب الذي تقدمه المنظمات الدولية المتخصصة وخاصة مع تزايد (انتقائية) المستثمرين وتطور صناعة الترويج للاستثمار كحرفة ذات مهنية عالية بحد ذاتها. كما أن أنشطة ترويج الاستثمار أصبحت تتجه لتكون أكثر تركيزاً سواء في الترويج للقطاعات والفرص الاستثمارية أو في استهداف المستثمرين، مع تزايد الاهتمام بالدور التوعوي لهيئة تشجيع الاستثمار لتحسين مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في دولها.

● وجهود البحث والتطوير، والاعتماد على المصادر الخارجية (Outsourcing) وعمليات الأوفشور، كما سيزداد دور أصحاب الأعمال المغتربين في دعم اقتصادات أقطارهم الأم، وخلق تجمعات إنتاجية (Clusters) تستند إلى مفاهيم تقنية عالية، مع توقع تزايد حركة العمالة الماهرة والمهنيين عبر الحدود، وسيدخل الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات جديدة خاصة في قطاع الخدمات العامة، التي عادة يتولاها القطاع العام، وكذلك في مشاريع البنية التحتية والمشاريع البيئية.

● كي تحافظ الدول على تنافسيتها، وكي تحافظ هيئات تشجيع الاستثمار على تميز أدائها مستقبلاً، لا بد أن تستند بشكل رئيسي إلى تنمية بيئة داخلية تدعم توليد الأفكار المبدعة وتطوير أساليب عمل "ذكية" تعتمد على مواكبة المستجدات والتأقلم الكامل والسريع مع المتغيرات والتفكير المدروس في كيفية اتخاذ القرارات الخاصة بالأعمال مثلاً في اللجوء لاستخدام خيار الأوفشور مع الاحتفاظ بسلسلة العمليات دون فقدان الكفاءة في بعض العمليات، وإن كان ذلك خياراً مناسباً أم أنه يلجأ إليه بداعي الاسترخاء واختيار الحلول السهلة، مع مراعاة أن اعتبارات توفير الكلفة وحدها غير كافية لاستدامة الأعمال وتنميتها.

تحدي الحفاظ على تنافسيتها في جذب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر في وقت تنامي فيه أهمية الاقتصادات الناشئة في اقتصاد العولمة، تنصدها دول مثل الصين والهند. ولفتت الدراسة إلى أن الأعوام المقبلة ستشهد موجة مختلفة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفتح قطاعات جديدة، ودخول لاعبين جدد، واتباع أساليب جديدة في الترويج للاستثمار. ولعل أهم الأسئلة التي تتبادر إلى الذهن عند متابعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول هي التالية:

- لماذا تحقق بعض الدول فوائد أكثر من غيرها من توطین الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما السياسات الواجب تبنيها لتعظيم فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- كيف تستطيع الدول الإفادة من تطور النظم الإدارية والتسويقية في وضع الاستراتيجية الترويجية وتحسين أساليب أداء الأعمال لتعزيز جاذبيتها كمواقع مضيئة للاستثمار؟
- ما المتطلبات المستقبلية لإنجاح أنشطة الترويج للاستثمار؟
- وفي معرض اجابة هذه التساؤلات، نلخص أهم الآراء والتوقعات التي استخلصتها الدراسة بشأن ما سبق وتأثيره على الاتجاهات المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر والترويج للاستثمار كالاتي:

● سيظل التزام الحكومات والدعم الفني والمالي الذي تقدمه المنظمات الدولية المتخصصة عنصرين محوريين لاستخلاص أفضل الفوائد من توطین الاستثمار الأجنبي المباشر على أن تواصل الدول اهتمامها بتهيئة مناخ استثمار ملائم وتعزيز دور المؤسسات في الاقتصاد.

● يتوقع أن تشهد الفترة المقبلة تطور مفهوم للاستثمار الأجنبي المباشر ليشمل مكونات مختلفة مثل رأس المال المغامر (Venture capital)، وبدوره سيؤدي ذلك إلى إحداث تغيير في طبيعة اللاعبين الرئيسيين إذ سيدخل رواد الأعمال هذا المجال (Entrepreneurs)، ويتعاظم دور المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs)، وستزداد أهمية التحالفات الاستراتيجية والدخول في شراكات وقنوات توزيع مشتركة، مع تزايد الاهتمام بمبادرات الإبداع

تجربة (ميدا)

لخصت وكالة التنمية الصناعية الماليزية (MIDA) في هذه المطبوعة على لسان رئيسها السابق، تجربتها الناجحة في جذب حصة مقدره من الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال توافر العناصر التالية: الإرادة السياسية التي تؤمن بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، تعزيز سلطة القانون، اتساق البيئة التشريعية، وضع نظام موحد في كافة الإدارات الحكومية لضمان سرعة تنفيذ المعاملات وإلغاء الإجراءات التي لا داعي لها، اللجوء لتعميق استخدامات الحكومة الالكترونية لتعزيز الكفاءة والسرعة والإقلال من فرص الإفساد، الحرص على كفاءة ونزاهة موظفي القطاع العام العاملين في مجال الترويج للاستثمار، دعم تكامل دور القطاع الخاص في جهود الترويج، الاستناد إلى مبادئ الإدارة الرشيدة في القطاع العام والشركات وهيئة تشجيع الاستثمار، تعميم مفهوم " ميثاق العملاء أي المستثمرين" الذي طورته ماليزيا وتبنته دول أخرى بحيث يكفل خدمة متميزة لهؤلاء العملاء وبكفاءة لدى كافة الأطراف في القطر التي تتعامل معهم، واعتبرت ذلك " سر" نجاحها في فن التعامل مع المستثمرين المحتملين والقائمين. وأخيراً تفهم ان صناعة الترويج للاستثمار في المستقبل لا بد ان تعزز كونها " فن وعلم " في آن واحد وليس مجرد " عملية بيع "، " علم " يأخذ بالتطوير المستمر لمناخ الاستثمار، و" فن " في توقع كيفية تحقيق أهداف محددة للقطر. وان نجاح جهود الترويج للاستثمار ليس فقط في الإعلان عن عدد التراخيص التي تحصل على موافقة هيئة تشجيع الاستثمار وحجم الكلف الاستثمارية لهذه المشاريع، بل من خلال القياس الحقيقي لمخرجاتها لجهة تحقق الفوائد الاقتصادية المرغوبة في القطر كضيف للاستثمار (خلق وظائف، زيادة الإيرادات، زيادة الانفاق على البحث والتطوير، وغيرها) ورفع مستوى المعيشة والرفاه المنشود لمختلف فئات المجتمع.

تطورات الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية

المركز الأول بين الدول المستثمرة في تونس باستثمارات بلغت 929 مليون دينار تركز معظمها في قطاع الطاقة تليها فرنسا باستثمارات بلغت 783 مليون دينار ثم إيطاليا باستثمارات بلغت 677 مليون دينار.

كما أعلنت منطقة بنزرت الحرة بأن عدد المشاريع المقامة فيها قد ارتفع إلى نحو 58 مشروعاً قدر حجم الاستثمار فيها بنحو 124 مليون دولار شكلت المشاريع الأجنبية منها ما نسبته 94٪ وأستأثر القطاع الصناعي بالحصة الكبرى من هذه المشاريع بنسبة 91٪.

● مصر

صرح رئيس الوزراء المصري بأن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2005 بلغ نحو 3.9 مليار دولار مقارنة مع 2.4 مليار عام 2004.

ومن جهة أخرى، وافق مجلس إدارة المنطقة الحرة بالإسكندرية خلال الربع الأول من العام الحالي على إقامة 5 مشروعات جديدة تبلغ كلفتها الاستثمارية نحو 5.5 مليون دولار وتبلغ نسبة المساهمة الأجنبية والعربية فيها نحو 76٪ ممثلة في شركات أمريكية وسعودية وفلسطينية، كما وافق المجلس على زيادة الكلفة الاستثمارية بنحو 151 مليون دولار لمشاريع قائمة بالمنطقة الحرة.

● السعودية

أعلنت الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار في السعودية أن الحجم التراكمي للاستثمارات الأجنبية في المملكة بلغ حتى نهاية عام 2005 نحو 26 مليار دولار بخلاف استثمارات التنقيب عن البترول والغاز والمعادن، وتصدرت الولايات المتحدة المرتبة الأولى باستثمارات تراكمية بلغت نحو 9.4 مليار دولار موزعة على

تواصل نشرة صماءُ الإستثمار متابعة ورصد مستجدات البيئة الاستثمارية في الدول العربية منذ أن بدأت بذلك عام 2004، وفق محاور تعنى بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات الجاذبة للاستثمار وتوقعات الانفاق الاستثماري وتنامي العلاقات العربية البينية في مجالات الاستثمار والتكامل القطاعي وتكوين هيئات ومؤسسات إقليمية، وتحولات اتجاهات العلاقات الإقليمية والدولية، والتطورات النوعية لجهة تبسيط الإجراءات وتطوير التشريعات وتعزيز جهود الترويج للاستثمار. وندرج فيما يلي المستجدات التي أمكن رصدها خلال الربع الأول من عام 2006.

على نحو 50٪ منها وتوزعت النسبة الباقية على قطاعي الصناعة والخدمات.

● البحرين

وافقت وزارة الصناعة والتجارة لثمان شركات عالمية كبرى على استثمار ما يزيد على 75 مليون دولار في منطقة البحرين العالمية للاستثمار التي تم إنشاؤها في منطقة الحد الصناعية والتي صممت بهدف تعزيز القدرة التنافسية للبحرين في مجال الخدمات الدولية ومشاريع التكنولوجيا.

● تونس

أعلنت الوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى تونس عام 2005 بلغ نحو 805 ملايين دولار بارتفاع نسبته 16.8٪ بالمقارنة مع العام السابق، بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها 747 مليون دولار، واستأثر قطاع الصناعة بحصة 37.4٪ منها يليه قطاع الطاقة بحصة 32.2٪، في حين بلغت الاستثمارات الواردة إلى السوق المالية التونسية نحو 58 مليون دولار. وقد بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى تونس نحو 6.1 مليار دينار خلال الفترة من 1997 - 2004، تحتل بريطانيا

◀ تدفقات استثمارية للدول العربية...

رصد مؤخرًا عن عدد من هيئات تشجيع الاستثمار وهيئات المناطق الحرة تصريحات تناولت بيانات حول المشاريع الاستثمارية التي تم الترخيص لها في إطار قوانين تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كالاتي:

● الإمارات العربية المتحدة

أعلنت هيئة المنطقة الحرة لإمارة رأس الخيمة أن عدد الشركات المسجلة لديها بلغ حتى نهاية عام 2005 نحو 1500 شركة تنتمي إلى 70 جنسية تمثل شركات دول الشرق الأوسط منها نحو 38٪ تليها الشركات الآسيوية بنسبة 33٪ ثم الشركات الأوروبية بنسبة 21٪ ثم شركات أمريكا الشمالية بنسبة 6٪ وأخيرا الشركات الأفريقية بنسبة 2٪.

● الأردن

كشفت سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة أنها نجحت في استقطاب استثمارات عربية وأجنبية بلغت قيمتها ملياري دولار أمريكي منذ إنشائها في عام 2001 تركّز الجزء الأكبر منها في القطاع السياحي الذي استحوذ



سوريا على ترخيص لأول مصرف إسلامي فيها.

وفي قطاع العقارات، صدر في سلطنة عمان مرسوم سلطاني فتح الباب أمام الأجانب لتملك العقارات مما سيفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب للاستثمار في القطاع العقاري واستغلال المواقع السياحية، وفي قطر صدر قرار أميري يتيح للأجانب الانتفاع بالعقارات في 3 مناطق في قطر لمدة 99 عاما قابلة للتجديد لفترة أخرى.

وفي قطاع التأمين، أعلن في سوريا عن الترخيص بشكل نهائي لأربع شركات تأمين للعمل في سوريا يمتلكها مستثمرون عرب من جنسيات مختلفة كما وافقت هيئة الإشراف على التأمين في سوريا لثلاث شركات تأمين من البحرين والكويت ولبنان بصورة مبدئية للعمل في سوريا.

وفي قطاع الاتصالات، طرح في مصر زيادة خاصة لإنشاء وتشغيل الشبكة الثالثة للمحمول التي تتنافس عليها أكثر من 6 شركات عربية وعالمية، وقد انطلق برنامج تحرير الاتصالات في مصر بداية العام وسيستمر حتى عام 2008 وينجز على مرحلتين، وفي الإمارات صدرت الموافقة على إنشاء شركة اتصالات ثانية في البلاد، في إطار سياسة عليا وضعتها الحكومة للتحرير التدريجي لهذا القطاع خلال السنوات الخمس المقبلة وتعزيز تنافسيته وتشجيع جهود البحث والتطوير لدعم تحويل البلاد إلى مركز إقليمي للاتصالات.

وفي قطاع الطيران الجوي المدني، أعلن في السعودية عن تأسيس شركة طيران خاصة ستعمل بأسعار تنافسية منخفضة، برأسمال يبلغ نحو 54 مليون دولار وشارك في ملكيتها نحو 30 مستثمرا سعوديا. كما أعلنت إمارة رأس الخيمة عن تأسيس شركة طيران خاصة برأسمال يبلغ نحو 41 مليون دولار سيتم طرح 50٪ منه للاكتتاب العام. وصدرت موافقة في مصر على السماح بتأسيس

◀ فتح قطاعات جديدة للاستثمار...

واصلت الدول العربية مساعيها لتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتعزيز استثماراته في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. وفي هذا الإطار وفي قطاع الطاقة تم إطلاق مدينة الطاقة في قطر التي يخطط لها أن تصبح أول مركز متكامل لخدمات قطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط لتعزيز استقطاب استثمارات الشركات العالمية الكبرى في هذا القطاع الحيوي، من خلال توفير الخدمات والمنتجات التجارية والتقنية والموارد البشرية المطلوبة لقطاع الطاقة في دول المنطقة. وستحتضن المدينة المقر الخاص بالبورصة الدولية للطاقة، وتبلغ تكلفة المرحلة الأولى من المشروع نحو 1.6 مليار دولار.

وفي قطاع الصناعة النفطية والبتروكيماويات، بدأ في مصر إنشاء مشروعين للبتروكيماويات أحدهما لإنتاج الميثانول باستثمارات تصل إلى نحو 620 مليون دولار والآخر لإنتاج البروبيلين باستثمارات تصل إلى نحو 400 مليون دولار وبمشاركة من القطاع الخاص المصري في المشروعين. أما في اليمن فقد أعلنت إحدى المجموعات الصناعية الكبرى أنها قد دشنت العمل في مصفاة للنفط باستثمارات تبلغ 450 مليون دولار وتعتبر هذه المصفاة أول مصفاة نفط تعود ملكيتها للقطاع الخاص في اليمن، وفي السعودية، يقوم عدد من رجال الأعمال السعوديين بدراسة إنشاء مصفاة خاصة في السعودية في حال قيام الدولة بفتح قطاع النفط أمام الاستثمار الخاص.

وفي القطاع المصرفي، بدأت ليبيا في اتخاذ الإجراءات التنفيذية لفتح الباب أمام المصارف الأجنبية للدخول إلى البلاد وممارسة أعمالها فيها من أجل دعم عملية التنمية والاستثمار، وتنوي الكويت إصدار المزيد من التراخيص للبنوك الأجنبية للعمل فيها، ووافقت

265 مشروعا، ثم اليابان (4.6 مليار دولار و35 مشروعا)، والإمارات (3.1 مليار دولار و84 مشروعا). وقدرت بشكل أولي أن حجم الاستثمارات الأجنبية والمشاركة المنفذة خلال عام 2005 بلغ نحو 8.1 مليار دولار بزيادة نسبتها 95٪ عن مستوى تنفيذ المشاريع الذي تم عام 2004.

● سوريا

أعلن مكتب الاستثمار الأجنبي في سوريا عن جذب مشاريع استثمارية بلغت قيمتها نحو 6 مليارات دولار عام 2005 شكلت الاستثمارات الأجنبية منها نحو 31٪.

وقد وافق المجلس الأعلى للاستثمار في الربع الأول من العام الحالي على تشميل 63 مشروعا جديداً وفق قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته، وبكلفة استثمارية بلغت نحو 740 مليون دولار، وضمن هذه المشاريع مصنعان للإسمنت ومشاريع لإنتاج الأعلاف وعصر الزيتون وعده مشاريع للنقل.

● اليمن

أعلنت الهيئة العامة للاستثمار في اليمن أن إجمالي المشاريع التي تم الترخيص لها لدى الهيئة منذ إنشائها في عام 1992 ولغاية نهاية عام 2005 بلغ 5384 مشروعاً بكلفة إجمالية وصلت إلى نحو 1143 مليار ريال وفرت نحو 108 آلاف فرصة عمل. وأفادت إحصائية صادرة عن المنطقة الحرة في عدن بأن عدد التراخيص الاستثمارية التي منحها المنطقة منذ إنشائها في يناير 2000 ولغاية يناير 2006 بلغ 116 ترخيصاً لمشاريع استثمارية بكلفة استثمارية تقارب 394 مليون دولار توزعت على القطاع الصناعي (30 مشروعا، بكلفة استثمارية 161 مليون دولار)، ثم المشاريع الإسكانية (7 مشاريع، بكلفة استثمارية 116 مليون دولار)، وقطاع السياحة (10 مشاريع، بكلفة استثمارية 64 مليون دولار)، وقطاع الخدمات (69 مشروعا، بكلفة استثمارية 53 مليون دولار). وقد وفرت هذه المشاريع ما يزيد على 8 الاف فرصة عمل.

شركتي طيران خاص احدهما بشراكة إيطالية - مصرية والثانية بشراكة تونسية - مصرية.

وفي قطاع الخدمات، افتتحت في الإمارات شركة إماراتية مصنعاً لتدوير ومعالجة النفايات ليكون أكبر مصنع من نوعه في الشرق الأوسط للخدمات البيئية.

◀ تنامي الاستثمارات العربية في الخارج ...

وأصلت الشركات العربية سعيها للانتشار خارج الدول العربية وذلك من خلال تملكها لشركات أجنبية قائمة في بلادها أو الدخول في مشاريع مشتركة أو إقامة مشاريع جديدة، وفي هذا الإطار حققت عدة شركات إماراتية صفقات مهمة في عدة قطاعات استراتيجية خلال الربع الأول من العام الحالي إذ حصلت موانئ دبي العالمية على صفقة شراء شركة "بي أند أو" البريطانية بسعر بلغ 7 مليارات دولار وستصبح بذلك موانئ دبي العالمية ثالث أكبر مجموعة عالمية لإدارة وتشغيل الموانئ والحاويات، وشملت الصفقة إدارة 6 موانئ أميركية أثارت موجة من الجدل في الأوساط السياسية الأمريكية على خلفية الهاجس الأمني وعليه قررت موانئ دبي العالمية نقل عملية إدارة الموانئ الأمريكية إلى جهة أميركية لتنتهي الجدل. كما حصلت شركة اتصالات الإماراتية على حق الإدارة لشركة الاتصالات الباكستانية في أكبر صفقة شهدتها باكستان بقيمة 2.6 مليار دولار بعد أن كانت صفقة الاتصالات قد واجهت بعض المشاكل العام الماضي، والجدير بالذكر أن اتصالات الإماراتية خصصت هذا العام مبلغ 5 مليارات دولار للتوسع في الأسواق الخارجية. كما أعلنت شركة إعمار الإماراتية عزمها تخصيص مليار دولار للقيام باستثمارات في أمريكا الشمالية سيركز جُلها في شراء شركات وأصول كندية، وقامت شركة دبي القابضة بشراء مجموعة دونكاسترن، وهي من أبرز الشركات المصنعة للقطع الدقيقة المستخدمة في العديد من الصناعات وتتخذ من بريطانيا مقراً لها، بنحو 1.2 مليار دولار.

واشترت شركة الاستثمارات البترولية الدولية المملوكة لحكومة أبو ظبي حصة إضافية تبلغ نسبتها 20٪ من شركة هايونداي أويل الكورية لتكرير النفط وتسويقه في كوريا الجنوبية وبهذه الإضافة بلغت حصة الشركة الإماراتية نحو 70٪ من الشركة الكورية. كما قامت مؤخراً شركة استثمار الإماراتية بشراء حصة تبلغ نحو 2.4٪ من شركة تايم وارنر الإعلامية الأمريكية.

◀ تنامي الاستثمارات العربية البيئية ...

واصلت نشرة ضمان الاستثمار رصدتها للتصريحات التي تصدر من مصادر حكومية عن تنامي الاستثمارات العربية في دولها لمواطني دول عربية أخرى، وفي هذا الإطار، تصدرت الكويت الاستثمارات العربية في كل من تونس والاردن والسودان. إذ أعلن في تونس أن الاستثمارات العربية بلغت نحو 686.7 مليون دينار خلال الفترة من 1997 - 2004 تصدرتها الاستثمارات الكويتية (بقيمة 375 مليون دينار وحصة نسبتها 55٪ من إجمالي الاستثمارات العربية)، تليها ليبيا (124 مليون دينار وحصة 18.1٪).

وفي الأردن تم الإعلان أن الكويت تأتي في مقدمة الدول العربية والأجنبية المستثمرة في الأردن إذ تجاوزت قيمة الاستثمارات الكويتية نحو 4 مليارات دولار توزعت على العديد من القطاعات الاقتصادية الأردنية كما أعلن في الأردن عن قرب تأسيس شركة سعودية - أردنية قابضة ستدير مشاريع بقيمة 500 مليون دولار في مجالات الاستثمار الصناعي والعقاري والخدمات الأخرى مثل الصحافة.

كما تصدرت الاستثمارات الكويتية المرتبة الأولى للمستثمرين العرب في السودان وتنوعت هذه الاستثمارات بين مختلف القطاعات وأكبر هذه الاستثمارات تم في قطاع الاتصالات إضافة إلى استثمارات أخرى في

القطاعات المالية والصناعية والسياحية (فنادق).

واحتلت البحرين المرتبة الثالثة في الاستثمارات العربية في مصر بعد كل من الكويت والسعودية وبلغ حجم الاستثمارات البحرينية في مصر نحو 500 مليون دولار. ومن ضمن المشاريع التي تجري الدراسات حالياً لإقامتها مشروع إسكاني ضخم باستثمار بحريني في مصر بكلفة حول 800 مليون دولار.

وفي قطاع الصناعة وفي ظل استمرار

الطفرة العقارية والنهضة العمرانية لمشاريع التشييد والبناء وتنامي صناعة الإسمنت، أعلن مستثمر سعودي عن إطلاقه مشروع جديد لمصنع أسمنت في اليمن بكلفة استثمارية تفوق 55 مليون دولار، وفي الأردن أعلنت شركة استثمارية متخصصة بمواد البناء أنها بدأت بإعداد الدراسات الفنية والمالية ودراسة الجدوى الاقتصادية لإقامة مصنعين للإسمنت الأسود والأبيض بالشراكة مع شركة سعودية رائدة في مجال صناعة الإسمنت وقدرت الطاقة الإنتاجية للأسمنت الأسود بنحو مليوني طن سنوياً والأبيض 200 ألف طن سنوياً، وفي الإمارات وقعت شركة سعودية مع المنطقة الحرة في الحميرية عقداً لإنشاء مصنع أسمنت برأسمال يبلغ نحو 400 مليون دولار وستبلغ طاقة المصنع في مرحلته الأولى نحو 10 آلاف طن يومياً. وعلى صعيد القطاعات الصناعية الأخرى، أعلنت شركة كويتية عن إقامة مصنع لمواد التغليف في رأس الخيمة، وأقيمت في السعودية شركة مختصة في التبريد لغرض تكييف الهواء بالأبراج العقارية بشراكة سعودية - إماراتية وستطرح لاحقاً للاكتتاب العام. وفي البحرين يعتزم مستثمرون خليجيون إقامة مصنع للخیوط الطبية باستثمارات تصل إلى نحو 50 مليون دولار لتغطية احتياجات دول الخليج العربية في مراحلها الأولى، وفي مصر أعلن عن مشاركة مستثمرين كويتيين بنسبة 60٪ من مشروع لإنشاء مصنع لإنتاج أنابيب النفط باستثمارات

الجنوب السوداني عقدا لبناء وإنشاء ميناء نهري وفندق فاخر في عاصمة الولاية جوبا بكلفة استثمارية تتراوح ما بين 60 - 70 مليون دولار.

وفي قطاع النفط والغاز، حصلت الشركة

القابضة المصرية الكويتية في مصر على ترخيص من وزارة الاستثمار المصرية لتأسيس شركة للعمل في مجال التنقيب واستكشاف البترول بنظام المناطق الحرة برأسمال مصدر يبلغ 300 مليون دولار، وسيساهم عدد من البنوك ومساهمون مصريون آخرون بنسبة 33% فيما ستمتلك الشركة القابضة نسبة 67% وفي لبنان تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الحكومة اللبنانية وشركة قطر للبترول الدولية للبدء بإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية لإنشاء مصفاة لتكرير البترول في لبنان.

وفي ظل الطفرة العقارية الضخمة التي

تشهدها المنطقة العربية وقيام شركات العقار الكبرى بالخروج من النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي للاستفادة من الفرص وللتوسع، أعلن في الأردن عن قيام شركة إماراتية بتوقيع اتفاقية شراكة مع المؤسسة العامة للإسكان الأردنية لبناء 7000 شقة سكنية كمرحلة أولى من مدينة سكنية متكاملة في الأردن، وأعلن عن تأسيس "شركة المزايا العقارية الأردنية" برأسمال يبلغ 40 مليون دولار من قبل مستثمرين كويتيين يملكون 40% من رأسمال الشركة في حين سيطرح الباقي للاكتتاب العام. وكشف أحد رجال الأعمال السعوديين أن مجموعته ستقوم بإنشاء مشروع تجاري ضخم في العاصمة الأردنية يتضمن إقامة أبراج سكنية وأسواق تجارية وسياحية بكلفة استثمارية تصل إلى نحو 500 مليون دولار، وفي المغرب ستباشر شركة كويتية إنشاء مدينة صناعية بمنطقة الخياطة على مساحة 65 هكتارا يتوقع أن يصل حجم الاستثمار في المرحلة الأولى إلى نحو 56 مليون دولار وأن يبلغ حجم الاستثمار النهائي نحو 334 مليون دولار.

سعوديون بمبلغ 32 مليون دولار، ومصرف إسلامي استثماري باسم "مجموعة الخدمات المالية والإسلامية" باستثمارات خليجية تصل إلى 100 مليون دولار، وفي مصر فاز بنك عودة اللبناني بصفقة شراء بنك القاهرة والشرق الأوسط وتجاوزت قيمة الصفقة 95 مليون دولار، وفي لبنان قرر بنك عودة زيادة رأسماله بإصدار 10 ملايين سهم بقيمة 60 دولاراً للسهم الواحد وأعلنت مجموعة هيرميس المصرية بأنها ستقوم بالاكتتاب في 75% من الأسهم الجديدة وتمتلك مجموعة هيرميس نحو 20% من رأسمال بنك عودة، وفي الجزائر أعلن عن قرب معاودة المؤسسة المالية اللبنانية "فرنسا بنك" مزاوله نشاطها بالجزائر من خلال فتح "فرنسا بنك الجزائر" الذي يقدر رأسماله بنحو 32 مليون دولار وتمتلك المؤسسة المالية اللبنانية 68% من رأسمال المصرف الجديد.

وفي قطاع السياحة، أعلنت في الإمارات

الشركة المالكة لمشروع "دبي لاند" أن الاستثمارات المحلية والخليجية بلغت نحو 35 مليار درهم لتنفيذ 26 مشروعاً وقدرت حجم الاستثمارات للمشاريع الجديدة التي ستنفذ ضمن هذا المشروع ما بين 27 - 30 مليار درهم، وفي لبنان تنوي مجموعة شركات الفطيم الإماراتية تنفيذ مشروع سياحي في منطقة ضبية باستثمارات تفوق المليار دولار، وفي سوريا وافقت الحكومة السورية على منح مستثمرين كويتيين وسعوديين وسوريين الترخيص لإقامة مجمع سياحي فندقي في مدينة حلب بكلفة استثمارية تبلغ نحو 140 مليون دولار كما ستقيم مجموعة الخرافي الكويتية مشروعاً سياحياً في دمشق بكلفة استثمارية تصل إلى نحو 236 مليون دولار. وفي مصر أعلن أن شركة كويتية حصلت على ترخيص من محافظة بورسعيد لإقامة منتجع ترفيهي سياحي سيبدأ العمل في إنجازه بعد الحصول على الموافقات النهائية من الحكومة، وفي السودان وقعت شركة كويتية - سودانية مشتركة مع حكومة ولاية بحر الجبل في

تستصل إلى 314 مليون دولار وسيغطي إنتاج المصنع متطلبات مصر من الأنابيب لتوريد الغاز والنفط إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط وتركيا، أما في الجزائر فقد وقعت شركة مصرية اتفاقاً مبدئياً مع شركة سوناطراك لإقامة مصنع لإنتاج الأمونيا واليوريا بطاقة إنتاجية تبلغ المليون طن سنوياً وتبلغ مساهمة الشركة المصرية نحو 51% من رأس المال ومن المتوقع أن تبلغ الكلفة الاستثمارية للمصنع نحو 746 مليون دولار.

وفي قطاع الاتصالات، أعلن في الإمارات

عن إنشاء شركة استثمارية إقليمية تابعة لشركة الاتصالات الفلسطينية برأس مال مصرح يبلغ نحو مليار دولار، كما أعلنت الشركة الفلسطينية فوزها بالرخصة الثالثة لتشغيل الهاتف الخليوي في اليمن، وفي السودان أعلنت شركة الاتصالات الكويتية المتنقلة عن نجاحها في اتمام عملية شراء 61% من أسهم شركة موبيتل السودانية بمبلغ 1.3 مليار دولار وبهذه الصفقة تملك الشركة الكويتية كامل أسهم الشركة السودانية حيث تمتلك إحدى شركاتها التابعة ما نسبته 39% من أسهم الشركة السودانية. وتقدمت شركة الاتصالات السعودية بعطاءات منافسة لتشغيل الهواتف الخليوية في كل من تونس والجزائر ومصر وقامت بإنشاء وحدة خاصة للاستثمار خارج دول الخليج العربية وفي اتجاه دول تتميز بالكثافة السكانية.

وفي قطاع المصارف والخدمات المالية،

أعلن في الأردن أن شركة "الأردن دبي كابيتال" والتي أسست حديثاً برأسمال يبلغ 300 مليون دولار ستمتلك حوالي 28% من أسهم شركة استثمارية أردنية لتصبح ثاني أكبر مساهم في هذه الشركة، وشهدت البحرين تأسيس ثلاثة مصارف ضخمة تشمل مصرفاً إسلامياً (المصرف) برأسمال مصرح به بقيمة 20 مليار دولار ويشارك فيه عدة مستثمرين عرب وسيكون أكبر بنك إسلامي، ومصرف السلام الذي سيبلغ رأسماله نحو 320 مليون دولار ويساهم به مستثمرون

وفي **مصر** تم الاتفاق على تأسيس شركة كبرى للتنمية العقارية بمساهمة إماراتية تبلغ 50٪ من رأسمال الشركة، وأعلنت مجموعة إماراتية عن توسيع نشاطها داخل السوق المصري ب ضخ استثمارات جديدة تبلغ نحو ملياري جنيه لإقامة وحدات سكنية جديدة، وفي **الإمارات** قام عدد من المستثمرين السعوديين بتأسيس شركة عقارية برأسمال مال يبلغ 400 مليون درهم وستباشر باكورة أعمالها بمشروع يضم أبراجا سكنية وتجارية وفلاا سكنية ومرافق سياحية وفي **السعودية** أعلن عن تأسيس شركة للقيام بإنشاء مدينة الملك عبدالله الاقتصادية برأسمال 2.4 مليار دولار يمتلك مستثمرون من الإمارات 50٪ منها ويمتلك الجانب السعودي النسبة المتبقية، وفي **الكويت** تم الإعلان عن تأسيس الشركة الخليجية المغاربية القابضة برأسمال نحو 50 مليون دولار يساهم بها مستثمرون كويتيون وخليجيون وستباشر الشركة أعمالها بالاستثمار في تطوير المشاريع العقارية في **ليبيا**، وفي **فلسطين** تم توقيع مذكرة تفاهم مع شركة فلسطين للاستثمار العقاري وشركة كويتية لتساهم في زيادة رأسمال الشركة الفلسطينية من 32 مليون دولار إلى 79 مليون دولار. وفي **لبنان** اشترت شركة إماراتية تتخذ من أبو ظبي مقرا لها عدة عقارات بمساحة 22 ألف متر مربع بصفقة بلغت قيمتها 245 مليون دولار، وستقوم الشركة الإماراتية بإقامة مشروع "بوابة بيروت" بكلفة استثمارية تبلغ نحو 550 مليون دولار. وفي **البحرين** تملك أحدى الشركات الإماراتية ما نسبته 18.5٪ من أسهم شركة بحرينية متخصصة بالاستثمار في القطاع العقاري.

وفي **قطاع النقل**، أعلنت شركة كويتية في **السودان** عن توقيع عقد مع الحكومة لإنشاء ميناء نهري في مدينة جوبا جنوب السودان بكلفة استثمارية تصل إلى 30 مليون دولار، وفي **مصر** أعلن عن قرب التوقيع مع مجموعة من الشركات الكويتية للاستثمار على إقامة محطة حاويات ضخمة في دمياط باستثمارات

تصل إلى نحو 1.1 مليار دولار، وأعلنت شركة أوراسكوم المصرية عن تأسيسها لشركة خاصة للطيران المدني بالمشاركة مع مستثمرين تونسيين بنسبة 49٪ لتشغيل رحلات دولية ومحلية من القاهرة. واختارت شركة سعودية مصر لتكون مقرا رئيسيا لنشاطها في اقامة مركز للتدريب بهدف إعداد الكوادر المصرية وتأهيلها للعمل في الأسواق العربية.

وفي قطاع المياه والكهرباء، أسندت الشركة العامة للكهرباء في **ليبيا** مقاولات تنفيذ عدة مشروعات كهربائية لايتلاف مكون من شركات مصرية باستثمارات تقدر بنحو 16 مليون يورو، وفي **البحرين** فازت شركة كويتية بمشروع لتصميم وتركيب محطات ضخ مياه بكلفة ستبلغ نحو 65 مليون دولار.

◀ علاقات جديدة...

واصلت الدول العربية تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع مختلف التكتلات ودول العالم، فعلى صعيد **العلاقات العربية - الصينية** قام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز بزيارة تاريخية للصين وتم خلال الزيارة التوقيع على 5 اتفاقيات في مجالات النفط والغاز والمعادن والتجارة والتعاون الاقتصادي ستساهم في توسيع وتعزيز التعاون بين المملكة والصين خاصة أن السعودية تصدر إلى الصين حوالي 450 ألف برميل يوميا من النفط الخام وقد حصلت مؤخرا شركة نفط صينية على امتياز للتنقيب عن النفط والغاز في منطقة الربع الخالي ويقوم مستثمرون سعوديون وبالإشتراك مع شريك صيني بتأسيس شركة مساهمة للبتروكيماويات برأسمال 5.8 مليار دولار في مدينة الجبيل الصناعية بطاقة إجمالية تزيد على مليون طن سنويا وأعلنت إحدى المؤسسات المالية السعودية أنها ستقوم بطرح صندوق استثماري لأسهم الصين والهند بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي. وفي **الجزائر**، وقعت شركة تشاينا بتروليوم

مع شركة سوناطراك الجزائرية عقدا بقيمة 600 مليون دولار لإنجاز منشآت لإنتاج ومعالجة حقوق النفط في منطقة توات في الصحراء الكبرى ومنحت الجزائر لشركة سينوبك الصينية عقدا بقيمة 525 مليون دولار لتطوير حقل نفط كما تم الاتفاق بين الصين والجزائر على قيام الجزائر بتصدير ما قيمته 350 مليون دولار من النفط إلى الصين، ووقعت إحدى الشركات الصناعية عقدا مع شركة جزائرية لتأسيس مصنع للجرارات والشاحنات باستثمارات تبلغ 120 مليون دولار حصة الجانب الصيني منها 49٪. وفي **مصر**، سيتم إضافة وحدة لإنتاج حامض الكبريتيك المركز في شركة أبو زعبل للأسمدة بالتعاون مع خبرات صينية في هذا المجال، والجدير بالذكر أن للصين استثمارات بلغت نحو 220 مليون دولار في 182 مشروعا في مصر.

وعلى صعيد العلاقات العربية - الهندية

وضمن جولة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز الآسيوية قام بزيارة الهند وتوقيع 4 اتفاقيات في مجال مكافحة الجرائم وتشجيع وحماية الاستثمارات بين البلدين وتفاذي الازدواج الضريبي والتعاون في مجال الشباب والرياضة، كما تم خلال الزيارة التوقيع على 20 اتفاقية بين القطاع الخاص ومذكرات تفاهم بين البلدين. وتعتبر الهند رابع أكبر سوق للصادرات السعودية حيث صدرت السعودية إلى الهند نحو 9.8 مليار دولار عام 2005 شكل النفط 90٪ منها في حين استوردت السعودية من الهند نحو 1.6 مليار دولار. وأعلنت إحدى الشركات السعودية عن إنشائها لمصنع لإنتاج المباني الحديدية في الهند باستثمارات تصل إلى 20 مليون دولار، وضمن خطط الشركات الهندية للتوسع في الدول العربية قامت شركة هندية بعرض شراء 25٪ من مصفاة نفط سيتم إنشاؤها في **اليمن**، وحصل بنك هندي على ترخيص من سلطة **دبي للخدمات المالية** لتأسيس فرع في مركز دبي المالي وسيتم، وبشراكة مع مؤسسات هندية خاصة إنشاء **مصنع عماني** لإنتاج

للبروتوكيماويات في مدينة رابغ بكلفة استثمارية تبلغ نحو 8.5 مليار دولار.

وعلى صعيد العلاقات العربية - الباكستانية تم خلال زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز للباكستان توقيع 5 اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والسياسي بين البلدين.

وعلى صعيد العلاقات العربية - الكورية الجنوبية تم الاتفاق على إنشاء منطقة صناعية كورية متخصصة في مصر.

وعلى صعيد العلاقات العربية مع أوكرانيا فقد أُنقِص مجلس الأعمال السعودي - الأوكراني على تأسيس شركة استثمارية بين البلدين برأسمال يبلغ مليار دولار. ووقعت بالأحرف الأولى **هونج كونج** مع الكويت على اتفاقية ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمار.

▶ تطورات نوعية في بيئة الاستثمار...

فيما يتعلق بالتطورات التشريعية، صدر في **سوريا** مرسوم يقضي بتخفيض نسب الرسوم الجمركية المنصوص عليها في جدول التعريفات الجمركية شاملا الضريبة الموحدة المنصوص عليها في القانون رقم 1 للعام 1980 بهدف توسيع دور القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية وفسح المجال أمام الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية ويأتي هذا المرسوم ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تعمل الحكومة على تحقيقه، وفي **مصر** تم الانتهاء من إعداد مجموعة من التشريعات المشجعة للاستثمارات ومنها قانون حماية المستهلك وقانون المحاكم الاقتصادية، وأصدرت **سلطنة عمان** تشريعا لحماية حقوق العمال في إطار تنفيذها لالتزاماتها في الاتفاقية الثنائية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي وقعتها بتاريخ 2006/1/19، وفي **الإمارات** أصدرت إمارة الشارقة قانونا للملك العقاري، يمنح المالك المستثمر ملكية مطلقة للأرض المملوكة له وحق التصرف فيها.

الاتفاق بتأسيس شركة فلسطينية تركية برأسمال 5 ملايين دولار تتولى إعادة بناء وتأهيل المنطقة الصناعية الفلسطينية - الإسرائيلية، كما تم الاتفاق في مصر على إنشاء شركة مصرية - تركية لنقل الغاز المصري وتسويقه إلى أوروبا مرورا بتركيا التي يتوقع أن يصل الغاز إليها نهاية 2007.

وعلى صعيد العلاقات العربية - الروسية شهدت السعودية انعقاد الملتقى الخامس لمجلس الأعمال العربي - الروسي المشترك لتطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين وخاصة على مستوى القطاع الخاص وشارك في الملتقى حوالي 300 رجل أعمال روسي وعربي، وأعلن في مصر عن التعاون بين اطراف مصرية وروسية لإنشاء منطقة صناعية متخصصة في الصناعات الهندسية تتضمن صناعة السيارات والطائرات والجرارات والمعدات.

وعلى صعيد العلاقات العربية - الأوروبية قام الرئيس الفرنسي بزيارة إلى السعودية من أجل توطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدين يرافقه وفد من كبار رجال الأعمال الفرنسيين، وفي المغرب تملك الصندوق الفرنسي للاذخار 35% من أحد البنوك المغربية، وقامت ليبيا بدعوة الشركات البرتغالية إلى الاستثمار في ليبيا ودعم عملية التنمية في حين دعت مصر إيطاليا إلى البدء بتنفيذ مشروعين سياحيين في الغردقة وشرم الشيخ تقدم بهما مستثمرون إيطاليون.

وعلى صعيد العلاقات العربية - اليابانية بدأت اليابان محادثات مع دول مجلس التعاون الخليجي العربية من أجل إقامة منطقة تجارية حرة بهدف تأمين الإمدادات النفطية التي تحتاجها اليابان والتي تعتمد على 70% من وادتها للطاقة على دول الخليج العربية، وتعتبر اليابان رابع أكبر شريك تجاري لها، كما ستتعاون شركة يابانية مع شركة أرامكو السعودية من أجل إقامة مجمع

الأسمدة وباستثمارات ستصل إلى مليار دولار حصة الجانب الهندي فيها 50%. وكمجموعة، واصلت دول الخليج العربية في إطار مجلس التعاون الخليجي، مفاوضاتها التجارية مع الهند والباكستان من أجل إقامة منطقة حرة تجارية.

وعلى صعيد العلاقات العربية - الإيرانية تم في الكويت الاكتتاب الخاص لزيادة رأسمال الشركة الكويتية - الإيرانية القابضة من مليون دينار إلى 30 مليون دينار كويتي، وفي **العراق** منحت الشركة العامة لموانئ العراق عقدين لشركتين إيرانييتين لحفر وتوسيع قنوات مائية بين خور عبدالله وخور الزبير، وفي **سوريا** أعلن أن حجم التبادلات التجارية مع إيران تصل إلى 100 مليون دولار كما يتوافد سنويا على سوريا نحو 370 ألف إيراني لزيارة الأماكن المقدسة بمعدل انفاق سنوي يصل إلى 175 مليون دولار وبلغت الاستثمارات الإيرانية في سوريا نحو 750 مليون دولار أبرزها مصنع للأسمنت باستثمارات بلغت نحو 200 مليون دولار.

وعلى صعيد العلاقات العربية - الماليزية وخلال زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز إلى ماليزيا تم توقيع عدد من الاتفاقيات الاستثمارية تتعلق بمجال الاستثمار في قطاع السياحة والتقنية والمدن بقيمة إجمالية تجاوزت 2.8 مليار دولار، كما أعلن عن توقيع عقود بين شركات ماليزية وأخرى سعودية بقيمة 800 مليون دولار أبرزها توقيع عقد لصندوق استثماري برأسمال 500 مليون دولار، والاتفاق على إنشاء مدرسة للطب في السعودية بقيمة 100 مليون دولار، وقررت إحدى المؤسسات المالية السعودية فتح 50 فرعا لها في ماليزيا خلال خمس السنوات المقبلة.

وعلى صعيد العلاقات العربية - التركية تم التوقيع بين السلطة الفلسطينية والحكومة التركية على اتفاقية إنشاء منطقة صناعية حرة في قطاع غزة تهدف إلى جذب الاستثمارات التركية إلى القطاع ويقضي

وفيما يتعلق بتيسير الإجراءات وتسهيل الاستثمار **وفض المنازعات**، أعلنت هيئة الاستثمار والمناطق الحرة في **مصر** عن قرب إصدار بطاقة المستثمر العربي من قبل السلطات المصرية لتسهيل دخول وخروج المستثمرين العرب إليها، كما ستعمل الهيئة على تحديد مدة تسجيل فروع الشركات الأجنبية بشهرين كحد أقصى وخفض إجراءات تسجيل المشروع الاستثماري من شهرين إلى أسبوع، وستعمل على تفعيل تخصيص الأراضي للمستثمرين من خلال هيئة التنمية الصناعية، وبخصوص فض المنازعات واصلت لجنة فض المنازعات الاقتصادية اجتماعاتها للنظر في 31 نزاعا معروضة عليها من مستثمرين ضد جهات حكومية، وأعلنت عن توجيهها لفض أي نزاع يتعلق بالاستثمار خلال فترة أقصاها العام. وعلى صعيد آخر أجلت محكمة تسوية منازعات الاستثمار التابعة لجامعة الدول العربية الدعوى المقامة من إحدى الشركات السعودية على الحكومة التونسية للمطالبة بتعويض عن أضرار لحقت بالشركة لإلغاء عقد بين الشركة السعودية والحكومة التونسية وتم تأجيل الدعوى للمزيد من الدراسة.

وعلى صعيد الجهود الترويجية دشنت في لندن مكتب لهيئة **أبو ظبي للسياحة** بهدف ترويج وتشجيع الاستثمار السياحي في الإمارة، ويعد هذا المكتب الأول من 5 مكاتب خارجية سيتم افتتاحها في أوروبا، وفي **فلسطين** أعلن عن البدء بالتحضير لعقد مؤتمر اقتصادي فلسطيني موسع (قد يتأجل) خلال شهر أبريل بعنوان "المؤتمر الدولي الأول للاستثمار في فلسطين" بمشاركة البنك الدولي في المؤتمر وبهدف جذب استثمارات بقيمة 7 مليارات دولار، وفي **مصر** طرحت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة إعداد خريطة استثمارية للمحافظات لأول مرة لتوضح المشروعات والفرص المتاحة في كل منها، وقام **وفد أردني** استثماري وتجاري بزيارة إلى السعودية لتعزيز الاستثمارات السعودية في

الأردن، وقام **وفد يمني** رفيع المستوى يضم مسؤولين من الهيئة العامة للاستثمار والاتحاد العام للغرف التجارية وعدد من رجال الأعمال بزيارة للكويت حيث عرضت على رجال الأعمال الكويتيين حوالي 50 فرصة استثمارية في مختلف القطاعات في اليمن.

وعلى صعيد إنشاء مجالس وهيئات جديدة، قررت **الحكومة اليمنية** إنشاء مجلس أعلى مشترك للاستثمار يتولى دراسة الاستراتيجيات والسياسات التي تقترحها الحكومة وتلك التي يقدمها القطاع الخاص، في حين تدرس **السعودية** إنشاء هيئة لحماية المستهلك، وفي **مصر** تم إنشاء "اتحاد منظمات الأعمال المصرية - الأوروبية المشتركة"، وفي **لبنان** تم تأسيس وحدة بحوث النقل في الجامعة الأمريكية في بيروت بدعوة من محطة الحاويات في مرفأ بيروت لتعزيز موقع لبنان في مجال النقل البحري، وأعلن في **دبي** عن تأسيس معهد حوكمة للشركات في إطار مركز **دبي المالي العالمي** وكذلك تأسيس اتحاد خليجي لمنتجات البتروكيماويات والمواد الكيماوية الأول من نوعه في الشرق الأوسط، وفي **الكويت** أعلن عن تأسيس اتحاد مستثمري مشاريع البوت (BOT) وهو الأول من نوعه في الدول العربية. وقررت منظمة السياحة العربية إنشاء **مجلس السياحة البحرية** بعضوية 10 أعضاء ينتمون إلى دول عربية مختلفة ويمثلون القطاعين العام والخاص. وبدأت المنظمة العربية لمكافحة الفساد ممارسة نشاطاتها من مقرها في **بيروت**. كما تم تأسيس شركة مساهمة عربية لتسويق منتجات الدول العربية الأعضاء في اتحاد المستثمرات العربيات.

وعلى صعيد فتح مكاتب وفروع لشركات دولية في المنطقة العربية قامت شركة ايرباص بتأسيس شركة "إيرباص الشرق الأوسط" في المنطقة الحرة في **دبي** لتغطي كافة عملياتها في الشرق الأوسط، وفي الأردن قامت غرفة التجارة والصناعة العراقية الأمريكية بفتح فرع لها في العاصمة الأردنية عمان.

وعلى صعيد برامج الخصخصة، في **مصر** أعلن عن البدء بعمليات التقييم للطرح للاكتتاب العام حصة الدولة في ثلاث شركات لصناعة السكر، كما تعتزم الحكومة طرح ما نسبته 25.9٪ من حصتها في شركات مطاحن شرق الدلتا وشمال القاهرة ومصر الوسطى وجنوب القاهرة كما تتواصل عملية تخصيص حصص الحكومة في بعض المصارف وكانت حصة الدولة من برنامج الخصخصة قد بلغت 10.9 مليار جنية في السنة المالية الماضية، وفي **البحرين** أعلن عن تلزيم محطة الحد لانتاج الكهرباء بقيمة تصل إلى 738 مليون دولار لتكتل من ثلاث شركات أجنبية. وفي **تونس** قررت السلطات تخصيص المصرف الفرنسي - التونسي وبنك تونس والإمارات وفي **السعودية** انتهت الخطوط الجوية السعودية من تنفيذ المراحل الثلاث الأولية استعدادا لخصخصتها، وفي **الإمارات** صدر قرار لتخصيص 20٪ من سوق دبي المالي عن طريق الاكتتاب العام، وقامت إحدى الشركات الكويتية الكبرى وشركة إماراتية بإطلاق شركة جديدة تختص بإدارة وتنفيذ مشاريع الخصخصة والبنية التحتية والمرافق العامة والخاصة.

وعلى صعيد النهوض بالأسواق المالية العربية، أعلن في **سوريا** عن بدء هيئة الإشراف على سوق المال بوضع الأطر التشريعية اللازمة لإنشاء سوق الأوراق المالية، وفي **مصر** تم الاتفاق مع مؤسسة داو جونز العالمية على إصدار مؤشر داو جونز مصر للشركات المصرية ليعطي صورة دقيقة عن نشاطها وتطور ربحيتها وانضمت بورصة القاهرة والإسكندرية إلى اتحاد البورصات العالمية بعد مفاوضات استمرت ثلاثة أعوام، كما أعلن عن تأسيس صندوق المخاطر غير التجارية لمواجهة المشاكل القائمة التي قد تنتج عن تلاعب شركات السمسرة. وفي مجال **الادراج المشترك** بدأت بورصة القاهرة وبورصة الإسكندرية جوله ترويجية لادراج أسهم الشركات المدرجة فيها ضمن بورصات وأسواق مال عربية أخرى بدأت في بورصة دبي.

دولار، وأن هناك توقعات بنمو الاستثمارات في قطاع البرمجيات في مصر مع انخفاض معدلات القرصنة فيها.

أما على صعيد المعاملات الإلكترونية، فقد تم إنجاز بوابة على الانترنت للسوق الإلكترونية العربية، والتي انطلقت في منتصف عام 2005 تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، تتيح هذه البوابة معلومات أساسية حول التجارة العربية والخدمات المرتبطة بها للمصدرين والمستوردين، ومن جهة أخرى، شهد المغرب إصدار تشريع جديد ينظم التجارة الإلكترونية عبر الانترنت، في خطوة نحو توسيع استخدام الانترنت لتطوير التجارة الإلكترونية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. وتم إطلاق شركة قطر لشمال أفريقيا والشرق الأوسط للتبادل التجاري الإلكتروني بالتعاون مع شركة بريطانية مختصة. وقد بلغت التداولات الإلكترونية في سوق دبي المالية ما مجمله 8 مليار درهم خلال شهر يناير 2006، مما يعكس أهمية استخدام التداولات الإلكترونية كوسيط مواكبا لتعاملات الأسواق المالية العالمية.

على صعيد الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا، قدرت مصادر البنك الدولي أن استثمارات الأسواق الناهضة في قطاع التكنولوجيا ستبلغ 100 مليار دولار. وفي إطار تأسيس بنية تحتية متطورة لشركات الهاتف المحمول لتعزيز خدماتها، سيتم في السعودية إنشاء شبكة ألياف بصرية تغطي غالبية المملكة بكلفة تزيد عن 267 مليون دولار. ويتوقع أن يبلغ عدد مستخدمي الهاتف المحمول عالميا نحو 2.5 مليار شخص في نهاية 2006، وسيرتفع العدد إلى 4 مليارات شخص مع نهاية 2010.

وبالنسبة لاستخدامات الانترنت، فقد ارتفعت أعداد مستخدمي الانترنت في دول الشرق الأوسط بزيادة غير مسبوقة بلغت ما نسبته 370٪ خلال الفترة 2000 إلى 2004، ومع ذلك ما زالت نسبة مستخدمي الانترنت في الدول العربية لا تتجاوز 3.7٪ من إجمالي العالم.

بتكلفة تصل إلى 2.8 مليار دولار في إطار مخطط لإنشاء خمس مناطق صناعية متخصصة لاستقطاب استثمارات تقدر بنحو 20 مليار درهم، وفي الكويت أعلن أنه سيتم تنفيذ منطقة الشداية الصناعية في غضون عامين بكلفة 100 مليون دينار، وفي السعودية بدأ العمل في مدينة الملك عبدالله الصناعية بواسطة شركة اعمار الإماراتية ومن المقرر انجاز المدينة على عدة مراحل وستقوم بتوفير 500 ألف فرصة عمل جديدة، وفي قطر أعلن عن إطلاق أول مشروع لإنشاء وتطوير ثلاث مناطق حرة للاتصالات والصناعات الكيماوية وخدمات التخزين بكلفة قدرها 18 مليون دولار، وفي مصر طلب مجلس إدارة المنطقة الحرة في دمياط موافقة الهيئة العامة للاستثمار على إنشاء منطقة حرة جديدة.

▶ تطورات الاقتصاد الجديد في الدول العربية...

على صعيد الملكية الفكرية، أشار التقرير السنوي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (وابيو) أن عام 2005 كان قياسيا بالنسبة لعدد طلبات تسجيل براءات الاختراع المقدمة للمنظمة، والذي بلغ نحو 134 ألف طلب شملت 164 طلبا من 12 دولة عربية (بحصة 0.1٪) (مصر، الإمارات، السعودية، المغرب، تونس، الجزائر، الكويت، سوريا، سلطنة عمان، الأردن، وقطر على التوالي). وقد تم اختيار مصر مقرا دائما للاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية، وأشارت الجمعية الكويتية لحماية حقوق الملكية الفكرية إلى جهود وزارة التجارة والصناعة الكويتية في رفع اسم الكويت من قائمة الدول (تحت المراقبة) إلى قائمة الدول (الأقل مراقبة) في مجال القرصنة الفكرية، مما سيكون له اثر ايجابي على استقطاب الاستثمارات الأجنبية إليها خاصة في قطاع التكنولوجيا. وقد أشارت مصادر جمعية منتجي برامج الحاسوب التجارية إلى أن قرصنة البرمجيات تتراجع في المنطقة العربية وأن الخسائر السنوية تقدر بنحو 1.3 مليار

و على صعيد النهوض بالقطاع المصرفي، كشف في السودان عن عزم مصرف السودان المركزي العمل على دمج المصارف الوطنية ومواصلة المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح في مجال بناء قدرات إدارة المخاطر ومحاربة غسيل الأموال، كما أعلن عن تدشين مصرف الإمارات والسودان برأسمال 200 مليون دولار في حين أعلنت الأردن أنها لن تمنح تراخيص لبنوك جديدة و عوضا عن ذلك فإنها تسمح بعمليات الدمج بين البنوك أو الدخول في شراكات استراتيجية مع بنوك قائمة.

و على صعيد التكامل العربي القطاعي، أعلن في الأردن عن توقيع اتفاقية لتجديد تزويد الأردن بالطاقة الكهربائية لعام 2006 من الشركة المصرية للكهرباء. كما بدأت شركة فجر الأردنية - المصرية المشتركة تجربة ضخ الغاز الطبيعي المصري في قطاعات المرحلة الثانية من خط الغاز العربي والتي تبدأ من مدينة العقبة جنوب الأردن إلى مدينة الرحاب على الحدود السورية.

و على صعيد الدخول في اتفاقيات تجارية جديدة تم التوقيع على اتفاقية تجارة حرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة وبهذا تصبح سلطنة عمان رابع دولة عربية توقع على اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة بعد الأردن والمغرب والبحرين وتواصلت المفاوضات مع عدد آخر من الدول العربية للوصول إلى اتفاقيات مماثلة بينما تعثرت محادثات التجارة الحرة الأمريكية المصرية في الوقت الحالي، وأقر مجلس الشورى السعودي مشروع الاتفاقية الإطارية النظامية للتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون ومجموعة الميركسور في امريكا اللاتينية، في حين لا زالت المفاوضات جارية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأردن من أجل توقيع مشروع اتفاقية اقتصادية شاملة.

و على صعيد تأسيس مناطق صناعية ومناطق حرة جديدة، تم في أبوظبي الإعلان عن إنشاء "ميناء ومنطقة خليفة الصناعية"

عناصر المؤشر	المؤشر
<ul style="list-style-type: none"> • حصة التجارة للنتائج المحلي الإجمالي • حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي • حصة الاستثمار المحفزي للنتائج المحلي الإجمالي • دخول الرعايا الأجانب • عوائق على الإيرادات • معدل التعريف الجمركية • نسبة الضرائب على التجارة الدولية للإيرادات الجارية • قيود على الحساب الرأسمالي 	<p>مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية (8 عناصر) الوزن النسبي: 34%</p>
<ul style="list-style-type: none"> • حجم المكالمات مع العالم الخارجي • نسبة التحويلات للنتائج المحلي الإجمالي • الحصة من السياحة الدولية • كلفة المكالمات الهاتفية للولايات المتحدة الأمريكية • نسبة الأجانب من إجمالي السكان • عدد خطوط الهاتف الثابت • عدد مزودي خدمة الانترنت • عدد مستخدمي الانترنت • عدد مشترك خدمة الكيبل • عدد الصحف اليومية • نسبة الاستماع للإذاعة 	<p>مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية (11 عنصراً) الوزن النسبي: 37%</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عدد السفارات في القطر • عضوية المنظمات الدولية • المشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي 	<p>مكونات المؤشر الفرعي للعولمة السياسية (3 عناصر) الوزن النسبي: 28%</p>

(1) مؤشر (كوف) للعولمة 2006

صدر عن معهد كوف (KOF) السويسري المتخصص بدراسات الدورة الاقتصادية مؤشر يُعنى بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: اقتصادية، اجتماعية وسياسية. ويغطي المؤشر الكلي للعولمة 123 دولة منها 11 دولة عربية، ويستند إلى سلسلة بيانات من 1971-2003. وقد تصدرت المؤشر الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية برصيد 5.41 (من عشرة)، تلتها السويد (4.99)، كندا (4.95)، المملكة المتحدة (4.48) ولكسمبورج (4.40). أما في المواقع الخمس الأخيرة والتي تعكس أقل درجة عولمة فقد جاءت مجموعة من الدول الإفريقية التي تصنف ضمن مجموعة الدول الأقل نمواً وتشمل في الترتيب 122 جمهورية إفريقيا الوسطى وبرصيد (0.83)، تليها تشاد (0.99)، توغو (1.01)، النيجر (1.07)، وغينيا بيساو (1.15).

مكونات المؤشر

تم احتساب المؤشر الكلي للعولمة من خلال ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس الأبعاد الثلاثة: العولمة الاقتصادية، العولمة الاجتماعية و العولمة السياسية. تتكون من العناصر التالية

دليل المؤشر

منحت المتغيرات التي تم قياسها تدرجا قياسيا من صفر إلى عشرة، حيث عشرة هي القيمة الأعلى، وصفر هي القيمة الأدنى، وتدل القيم الأعلى على درجة عولمة أكبر.

وضع الدول العربية في المؤشر

يغطي المؤشر 11 دولة عربية، يختلف ترتيبها في المؤشرات الفرعية الثلاثة بحسب توافر البيانات. تصدرت الإمارات مؤشر العولمة الكلي على صعيد الدول العربية واحتلت

الاقتصادية " تلتها سلطنة عمان ثم الكويت، فيما تصدرت الكويت المؤشر الفرعي " العولمة الاجتماعية " تلتها البحرين ثم الإمارات، بينما تصدرت مصر المؤشر الفرعي " العولمة السياسية " تلتها الأردن ثم تونس.

الترتيب (21) عالميا، تلتها الكويت (32 عالميا) ثم البحرين (34 عالميا)، فيما حلت السعودية في الترتيب 123 عالميا لعدم توافر البيانات الكافية. وقد رصد المؤشر تفاوت العولمة بأبعادها الثلاثة في الدول العربية، حيث تصدرت البحرين المؤشر الفرعي " العولمة



مؤشر العولمة

العولمة السياسية	الدولة	العولمة الاجتماعية	الدولة	العولمة الاقتصادية	الدولة	مؤشر العولمة الكلي			الدولة
						الترتيب عربيا	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا	
الرصيد	الترتيب عربيا	الرصيد	الترتيب عربيا	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا	
4.40	مصر	2.84	الكويت	5.13	البحرين	3.69	21	1	الإمارات
3.37	الأردن	2.63	البحرين	4.62	سلطنة عمان	3.03	32	2	الكويت
2.51	تونس	2.30	الإمارات	4.43	الكويت	3.03	34	3	البحرين
2.46	الجزائر	1.13	الأردن	4.09	الأردن	2.78	38	4	الأردن
2.12	المغرب	1.13	سلطنة عمان	3.41	مصر	2.63	45	5	مصر
2.01	السعودية	0.59	مصر	3.26	الجزائر	2.30	61	6	سلطنة عمان
1.59	الكويت	0.58	تونس	3.14	المغرب	1.98	82	7	تونس
1.54	الإمارات	0.53	سوريا	3.06	تونس	1.97	83	8	الجزائر
1.51	سوريا	0.52	المغرب	3.05	سوريا	1.87	90	9	المغرب
1.03	سلطنة عمان	0.43	الجزائر	-	الإمارات	1.67	99	10	سوريا
1.01	البحرين	-	السعودية	-	السعودية	-	123	11	السعودية

المصدر: <http://www.globalization-index.org>

عناصر المؤشر	المؤشر
<ul style="list-style-type: none"> عدد السكان في المدن معدل استهلاك الكهرباء 	حجم السوق (وزن 20٪)
<ul style="list-style-type: none"> معدل استهلاك مصادر الطاقة التجارية عبر سلسلة زمنية معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 	معدل نمو السوق (12٪)
<ul style="list-style-type: none"> معدل دخل الفرد حصة الاستهلاك الخاص للناتج المحلي الإجمالي 	كثافة السوق (14٪)
<ul style="list-style-type: none"> حصة الطبقة المتوسطة في الدولة في الاستهلاك/الدخل 	قابلية السوق الاستهلاكية (10٪)
<ul style="list-style-type: none"> عدد خطوط الهاتف الثابت عدد مشتركى الهاتف المحمول عدد أجهزة الحاسوب مساحة الطرق المعبدة عدد مزودي خدمة الانترنت عدد محلات التجزئة بالنسب للسكان عدد أجهزة التلفاز 	البنية التحتية التجارية للسوق (14٪)
<ul style="list-style-type: none"> مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن هيريتج فاوندیشن مؤشر الحرية السياسية الصادر عن فريدم هاوس 	الحرية الاقتصادية (10٪)
<ul style="list-style-type: none"> نسبة الواردات من الولايات المتحدة للفرد حصة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي 	مدى انفتاح السوق (12٪)
<ul style="list-style-type: none"> تقويم المخاطر القطرية للدولة وفق مؤشر اليوروموني. 	المخاطر القطرية (وزن 8٪)

(2) مؤشر إمكانات الأسواق الناهضة

صدر عن مركز تعليم ودراسات الاقتصاد الدولي في جامعة ولاية ميتشيغان في الولايات المتحدة مؤشر إمكانات الأسواق الناهضة. ويركز هذا المؤشر على قياس وتصنيف "إمكانات الأسواق" في 24 دولة ناهضة، بهدف تمكين الشركات من التقييس المقارن لأداء هذه الأسواق مع بعضها البعض. تغطي الدول الداخلة في المؤشر ما يزيد على نصف تعداد سكان العالم، وتحتل حصة كبيرة من الناتج الإجمالي العالمي. وقد شهدت اقتصاداتها معدلات نمو مرتفعة، وتحريرا متناميا في أسواقها. استند إعداد المؤشر إلى أحدث بيانات تم استقاؤها من عدة مصادر منها: البنك الدولي، اتحاد المواصلات الدولي، معهد هيريتج فاوندیشن، ومنظمة فريدم هاوس، ومجلة اليوروموني.

مكونات المؤشر

يتكون مؤشر "إمكانات الأسواق الناهضة" من ثمانية مؤشرات فرعية منحت أوزاناً متباينة دخلت في احتساب المؤشر الكلي لإمكانات السوق، وهذه المؤشرات هي:

دليل المؤشر:

تسجل الدول الداخلة في المؤشر رصيذاً

2005 هونج كونج (100٪)، تلتها كوريا سنغافورة (81٪)، الصين (80٪)، جمهورية الجنوبية (75٪)، هنغاريا (71٪)، جمهورية التشيك (69٪)، بولندا (56٪)، الهند (55٪) المكسيك (40٪)، وروسيا في المراكز العشرة الأوائل. وقد استبعدت من المؤشر الدول التي لم تتوفر عنها بيانات وافية رغم أنها تعتبر ضمن الأسواق الناهضة المهمة، مثل تايوان.

يتراوح بين 1 إلى 100٪، وكلما ارتفع الرصيد دل ذلك على إمكانات أكبر للدولة المصنفة ضمن مجموعة الاقتصادات الناهضة.

وضع الدول العربية في المؤشر

غطي المؤشر 24 دولة منها دولة عربية واحدة (مصر) حصلت على الترتيب (16) ورصيد (28٪) وقد حافظت مصر على ترتيبها مقارنة مع عام 2004. وقد تصدر المؤشر لعام

مؤشر إمكانات الأسواق الناهضة

2005	2004	2003	2002	2001	الدولة / الترتيب
1	1	1	1	3	هونج كونج
2	2	2	2	1	سنغافورة
3	4	5	5	4	الصين
4	3	3	3	2	كوريا الجنوبية
6	6	6	6	8	هنغاريا
7	7	7	7	5	جمهورية التشيك
8	9	8	8	7	بولندا
9	8	9	10	8	الهند
10	11	10	11	12	المكسيك
11	12	15	13	17	روسيا
12	13	12	12	10	تايلندا
13	14	13	17	13	ماليزيا
14	10	11	9	14	تشيلي
15	15	14	14	18	تركيا
16	16	19	21	–	مصر
17	21	18	18	–	بيرو
18	20	17	16	16	البرازيل
19	17	16	22	19	اندونيسيا
20	18	20	19	15	الفلبين
21	19	23	15	11	الأرجنتين
22	22	21	20	20	جنوب أفريقيا
23	24	22	23	21	فنزويلا
24	23	24	24	–	كولومبيا



مكونات مؤشر إمكانات الأسواق الناهضة 2005

الدولة	1 حجم السوق		2 معدل نمو السوق		3 كثافة السوق		4 قابلية السوق الاستهلاكية		5 البنية التحتية التجارية للسوق		6 الحرية الاقتصادية		7 مدى انفتاح السوق		8 المخاطر القطرية		مؤشر إمكانات الأسواق الناهضة	
	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	
هونج كونج	21	1	12	51	1	100	13	48	2	98	5	79	1	100	2	86	1	100
سنغافورة	24	1	6	75	13	52	11	57	5	87	9	67	2	61	1	100	2	81
الصين	1	100	3	83	24	1	12	54	14	37	24	1	12	11	11	50	3	80
كوريا الجنوبية	6	12	19	36	5	64	1	100	3	94	7	74	10	17	4	63	4	75
هنغاريا	23	1	23	24	3	80	3	96	6	84	3	85	5	24	5	63	6	71
جمهورية التشيك	20	2	22	27	15	48	2	97	1	100	2	86	7	22	3	71	7	69
بولندا	11	5	14	49	7	63	6	79	7	56	4	82	18	5	8	57	8	56
الهند	2	45	8	68	18	43	7	74	22	11	16	42	24	1	14	42	9	55
المكسيك	5	13	18	39	6	63	20	17	15	37	10	62	6	23	10	53	10	40
روسيا	3	34	21	28	21	28	4	89	9	46	23	9	20	3	15	37	11	40
تايلندا	13	4	5	79	20	36	14	47	16	33	12	55	8	22	12	48	12	39
ماليزيا	17	3	2	83	23	16	18	34	13	38	17	39	3	48	9	56	13	38
تشيلي	18	2	11	56	16	45	22	1	8	53	1	100	11	12	7	57	14	38
تركيا	9	8	9	67	14	51	10	63	10	45	18	38	16	6	19	27	15	35
مصر	14	4	7	73	8	63	9	66	19	21	22	13	17	6	16	31	16	28
بيرو	19	2	4	79	11	56	15	47	21	14	11	60	23	3	20	25	17	28
البرازيل	4	25	15	48	17	45	23	1	12	38	13	48	22	3	17	29	18	27
اندونيسيا	7	12	10	65	19	41	8	69	20	17	20	31	15	6	22	17	19	26
الفلبين	10	5	17	41	9	60	17	39	24	1	13	48	9	18	18	29	20	21
الأرجنتين	12	5	16	41	4	73	19	31	11	41	15	48	21	3	21	1	21	21
جنوب أفريقيا	8	8	20	35	10	56	24	1	23	10	8	71	14	6	13	45	22	19
فنزويلا	15	4	1	100	22	17	16	46	18	23	21	17	13	8	23	8	23	14
كولومبيا	16	4	24	1	12	53	21	6	17	31	19	33	19	4	21	24	24	1

المصدر: <http://globaledege.msu.edu/ibrd/marketpot.asp>



لتأمين عملياتكم
الإيجارية
عبر الحدود...

لضمان
استثماراتكم
العربية...

لتأمين
مصرفكم
عند تعزيز
خطابات الاعتماد...

لتأمين ائتمان
صادراتكم
إلى جميع
دول العالم...

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار The Inter Arab Investment Guarantee Corporation

سنندكم للنجاح

www.iaigc.org
operations@iaigc.org

المقر الإقليمي: المملكة العربية السعودية
ص ب 56578 - الرياض 11546
الهاتف: 1 4620150 (00966)
فاكس: 1 4649993 (00966)
بريد إلكتروني: iaigc@awalnet.net.sa

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية
ص ب 23568 . الصفاة 13096 الكويت
الهاتف: 4844500 (00965)
فاكس: 4841240 (00965)